فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مت.. قاعد يا مسكين!

كل المنشآت: إنتاجية/ خدمية تفخر بمزاياها (رأسمال كبير؛ أسواق واسعة؛ آليات متطورة)؛ ولكن الميزة الأهم هي الموارد البشرية؛ فهم وراء نهوضها وتطورها وتوسعها؛ وهذه لا تتكوّن بمحض المصادفة؛ بل بجهود حثيثة بانتقاء العناصر الكفوءة الواعدة؛ وتدريبها؛ وبعد عمرٍ طويل «تقاعدها»!

ارتأت الدول – لأسباب تتعلّق بالصحة الجسمية والنفسية – أن ينهي المرء حياة العمل؛ وحددت لذلك سناً معيّنة – تختلف من مهنة لأخرى؛ ومن دولة لأخرى–.

ولربما هذا ما يقيم الدنيا ويقعدها بفرنسا؛ حيث إنّ الحكومة حاولت «تمرير» قانون رفع سن التقاعد من ٦٢ إلى ٦٤؛ فعمّ الشغب وانتشرت المظاهرات! حيث هم في الغرب ينتظرون التقاعد للتمتع بالهوايات والسفر؛ أما هنا فنعتبره نهاية الحياة (خاصة إذا كان المتقاعد يتمتع بوظيفة فيها سطوة وسلطة). ولا ننسى القول المصري العامي ممجداً الوظيفة العامة «إذا فاتك الميري اتمرغ بترابو».

وأمام جلسة صاخبة للجمعية الوطنية، دافعت رئيسة الوزراء الفرنسية عن الخطة الحكومية قائلة: «لا يمكن أن نجازف بمستقبل معاشاتنا، وهذه الإصلاحات ضرورية». ولما اعتلت المنصة، أخذ غالب الأعضاء يرددون النشيد الوطني رافعين بأيديهم لافتات مكتوب عليها «لا لـ ٦٤». وتعرضت رئيسة الوزراء للمقاطعة في أثناء حديثها بصيحات تطالبها بالاستقالة.

ويرى البعض أن فرْض مشروع القانون يضع البلاد على صفيح ساخن.

يقول شقيقي ((اختصاصي أمراض قلبية)) إنّ المتقاعد معرّض للاحتشاءات القلبية الخطيرة في أول ثلاثة أشهر بعد تقاعده (لاسيما أنه يصبح بنظر نفسه – وفي الكثير من المجتمعات المتخلفة – عضواً خاملاً في المجتمع)؛ أما إذا تجاوز تلك الفترة بسلام؛ فسيضحي في الجانب الأمين.

ببلادنا سن التقاعد ٦٠ عاماً؛ ويمكن التمديد بشروط حتى ٦٥؛ وببعض المهن (استشاري؛ أستاذ جامعي؛ قاضٍ..) يجوز الاستمرار حتى ٧٥ عاماً!

نأخذ أرقاماً رسمية حديثة من المغرب لكون عدد المتقاعدين هناك يبلغ ٣ ملايين شخص، وإنْ من المرتقب أن يصل العدد بحلول سنة ٢٠٣٠ إلى ربع سكان البلاد. يمكن معرفة المتقاعد إما من جلوسه المتكرر في المقاهي، وإما ملازمته المسجد، وإما لعبه الورق برفقة زملائه المتقاعدين، وإما ذهابه إلى الصيد برفقة جيرانه، لكنه أيضاً يحاول أن يعود إلى العمل بعد التقاعد، من خلال أبواب أخرى، في العديد من الأحيان.

التقاعد مرحلة أخرى من مراحل الحياة، ولا بد لأي موظف من الوصول إليها، والمنطق والواقع أن التقاعد راحة من عناء العمل العام وضغوطاته لسنوات عديدة، وانتهاء المعارك والمؤامرات، وخلاص من عداوات ومناكفات يخلقها العمل والتنافس على المناصب!

ولكن يجب ألا ننسى أنّ المتقاعدين هم ثروة وطنية، فهم كفاءات علمية وخبرات مهنية، ولكن المشكلة هنا تكمن في عدم وجود آلية لاستثمار هذه الكفاءات الناضجة، ما يجعلها تتحول إلى بطالة مقنعة وأيد غير عاملة وعقول غير مستغلة وطاقات مهدورة، وبذلك تخسر الدوّلة التكاليف التي أنفقتها في إعداد هذه الكوادر لسنوات عديدة، وكذلك خسارة الإنتاجية المستقبلية المعتبرة الماهرة التي ما زال يتقنها المتقاعدون، وخسارة الخبرات العالية النقية المثمرة في تدريب وإعداد الجيل الجديد للاستمرار في البناء المتواصل وتحسين المؤسسات والتقدم والتطور ورفع المستوى لمقدرات الدولة في المجالات المختلفة.

يجب أن تضع الدولة والمتقاعد نفسه «خطة مسبقة» للتأهيل لدخول هذه المرحلة الجديدة.

من الطريف: أنّ المتقاعد يهديه زملاؤه في حفلة وداعية؛ – بغالب الأحيان– ساعة يد في الوقت الذي لا يعود الوقت يعني له شيئاً!

ويعرفون التقاعد بشكل ضاحك؛ أنه يشفي المتقاعد من مشكلات العمل؛ ولكنه يتسبب للزوجة بمشاكل عصبية.

لا يغيبن عن أذهاننا أنّ منظمة الجايكا» اليابانية؛ تقدم العون التقاني لدول العالم؛ وقوامها فريق عمل من المتقاعدين بمهارات مختلفة؛ فضلوا أن يجوبوا العالم بدلاً أن يستسلموا للسكينة والدعة في بيوتهم.

وتقوم هولندا ببرنامج مثيل؛ ولطالما استفادت المنشآت الصناعية السورية – عبر غرف الصناعة لدينا– من خبرات هؤلاء؛ وبكلف زهيدة في مجالات (الصباغ– الدلان– البيئة– الجودة.. الخ).

خاتماً: لن أسترسل.. فيجب أن يدرك المتقاعد أنّه تقاعد من العمل؛ لا من الحياة!

الموافقة على تضمين الأراضي الشاغرة ضمن الخطة الزراعية

الحكومة تناقش إعادة تنشيط مؤسسات القطاع العام الاقتصادي وتدرس إعادة منح التراخيص لإنشاء جمعيات سكنية

الوطن

أكد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس حسين عرنوس أهمية التركيز على إعداد دراسة متكاملة لتطوير قانون العاملين الأساسي رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤، ووضع خطوات قابلة للتنفيذ لإعادة تنشيط مؤسسات القطاع العام الاقتصادي وفق اعتبارات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من المزايا النسبية التي تملكها هذه المؤسسات والتأسيس لحالة وطنية من التشاركية الفاعلة والبناءة مع القطاع الخاص، والتوسع بمشاريع الطاقات المتجددة الشمسية والريحية وتقديم كل التسهيلات لنشر استخدام التقنيات الحديثة في مشاريع الري الزراعي على نطاق واسع.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بإحداث الصندوق الوطني لتمكين الطلاب بهدف المساهمة في تخفيف الأعباء المالية عن الطلاب وأسرهم وتمكينهم من إتمام تحصيلهم العلمي من خلال تقديم قروض ميسرة.

وأكد المهندس عرنوس أهمية طرح أفكار جديدة لتطوير عمل مؤسسات الدولة ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتبسيط الإجراءات الخاصة بتعاملات المواطنين، وشدد على دراسة واقع الجمعيات السكنية وإمكانية إعادة منح التراخيص لإنشاء جمعيات جديدة وفق ضوابط وشروط محددة تضمن سلامة وكفاءة الإنجاز.

واطلع المجلس على واقع تنفيذ خطة الدولة لإعادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي والخدمات إلى المناطق المنكوبة بسبب الزلزال وفق رؤى وخطط محددة وشدد على تكثيف الجهود لإعادة التنمية إلى هذه المناطق باعتبارها أولوية في عمل جميع الجهات وفي إطار الخطة الوطنية للاستجابة لتداعيات الزلزال بالتوازي مع حصر الأضرار واستكمال إعداد قاعدة البيانات اللازمة للتعاطي مع آثار الزلزال من جميع النواحي.

وفي هذا السياق قدم وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف رئيس اللجنة العليا للإغاثة عرضاً حول استمرار عمل اللجان المكلفة بالمحافظات لإحصاء الأضرار من خلال لجان الكشف الحسي والسلامة الإنشائية، ومتابعة تقديم المواد الإغاثية وجميع الاحتياجات في مراكز الإيواء.

إلى ذلك درس المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بإعفاء استيراد الأبقار بقصد التربية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى لمدة عامين بهدف تشجيع المستثمرين على استيراد البكاكير لترميم النقص الحاصل في أعداد الثروة الحيوانية وإعادة تأهيل المباقر، كما ناقش مشروع الصك التشريعي الناظم لمنح الغراس الحراجية والمثمرة للجهات العامة والمنظمات الشعبية مجاناً.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة الثقافة حول التراث الثقافي اللامادي وإجراءات تطويره والمحافظة عليه وضرورة حمايته وتوثيقه.

ووافق على خطة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لتضمين الأراضي الشاغرة والمقرر إعلانها ضمن الخطة الزراعية لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وذلك بهدف الاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية وتسويق المحاصيل بما يحقق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في المحافظات.

تأمين المجففات الكافية يحل مشكلة أعلاف قطاع الدواجن

شباط لـ«الوطن»: عقود لتوريد ٥ آلاف طن من الذرة الصفراء لكنها لن تغطي الحاجة والتحضير لعقد توريد ١٠ آلاف طن كسبة

رامز محفوظ

بين مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الكميات التي باعتها المؤسسة من مختلف أنواع العلفية بلغت لغاية تاريخه نحو ٩٤ ألف طن في حين أن الكمية التي اشترتها وصلت لحدود ٨٥ ألف طن، مضيفاً: إن الكميات المبيعة والمشتراة ليست كافية ونطمح لتحقيق مبيعات ومشتريات أكثر.

وأوضح بأنه رغم الحصار الجائر على سورية والحرب الظالمة استطاعت مؤسسة الأعلاف خلال الستين الماضيتين توزيع كميات كبيرة جداً من المواد العلفية لقطاع الدواجن على وجه الخصوص لم توزعها من ذي قبل حتى خلال سنوات ما قبل الأزمة، لافتاً إلى أنه منذ بداية العام الحالي ولغاية تاريخه هناك مشكلة ونقص بتوزيع المواد العلفية على قطاع الدواجن ونأمل حل هذه المشكلة قريباً، مبيناً بأنه في حال قيام القطاع الخاص بتأمين مجففات كافية قبل بدء موسم زراعة الذرة الصفراء المحلية في العام الحالي من المؤكد ستحل مشكلة الأعلاف لقطاع الدواجن بشكل دائم.

وعن عقود توريد جديدة للمواد العلفية الخاصة بقطاع الدواجن باعتبار أن هناك نقصاً فيها لدى المؤسسة وأوضح شباط بأن المؤسسة أبرمت عقداً لتوريد كمية ٥ آلاف طن من مادة الذرة الصفراء كما أن هناك كمية مماثلة ستورد من قبل مستورد رست عليه المناقصة لكن لغاية تاريخه لم تصل مادة الذرة ومن المفترض أن تصل خلال المدة العقدية والتي تقدر بنحو ٣ أشهر، مبيناً بأن الكمية التي ستورد لا تغطي الحاجة ونأمل أن يكون هناك تسهيلات اكبر لتوريد المادة خلال الفترة القادمة وإيجاد حل من أجل تأمين المادة بشكل أكبر.

وأكد بأن مادتي الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا متوفرتان لدى المؤسسة لكن بكميات قليلة والتوزيع حالياً للقطاع العام فقط وفي حال وصول التوريدات التي تعاقدت عليها المؤسسة من مادة الذرة الصفراء سنسعى لتوزيع كميات منها على مربي الدواجن.

ولفت إلى أنه خلال اليومين القادمين سيتم إبرام عقد لتوريد ١٠ آلاف طن من مادة كسبة القطن وهذه المادة يمكن أن تستخدم كبديل مؤقت عن مادة الذرة الصفراء باعتبار أن نسبة البروتين فيها عالية وأعلى من الموجودة في الذرة بثلاثة أضعاف إذ إن نسبة البروتين في كسبة القطن بحدود ٢٤ بالمئة في حين أن نسبته في الذرة الصفراء بحدود ٧ بالمئة، مبيناً بأننا سنسعى لتوزيع كمية من المادة عندما تصل إلى مربي الدواجن.

وعن حصة القطاع العام من مختلف المواد العلفية بيّن مدير مؤسسة الأعلاف أن هناك بعض جهات القطاع العام حصلت على كامل حاجتها من المواد العلفية أي بنسبة ١٠٠ بالمئة ومنها حصلت على نسبة أقل من ١٠٠ بالمئة فعلى سبيل المثال حصلت مؤسسة الأبقار على ١٠٠ بالمئة من حاجتها من مادة جاهز حلوب باعتبار أن المادة متوافرة بكثرة لدى المؤسسة في حين أن مؤسسة الدواجن لا تحصل على مخصصاتها بالكامل ونعطيها ٢٥ بالمئة من خطة توزيع المواد العلفية للمؤسسة.

ارتفاع تكاليف الصناعات النسيجية ضعفين عن العام الماضي

دعدوش لـ«الوطن»: التصدير أقل بكثير من السابق وصعوبات أدت إلى إغلاق معامل وخسائر لصناعيين

جلنار العلي

دأت بعض المحال في العاصمة دمشق بعرض الملابس الصيفية مع اقتراب عيد الفطر، ولكن بأسعار فلكية بحسب جولة قامت بها «الوطن» على الأسواق، حيث بلغ متوسط سعر البنطال الجينز النسائي ٨٥ ألف ليرة ذي الجودة المتوسطة، أما الكنزة النسائية فتتراوح أسعارها بين ٤٥-٧٠ ألف ليرة، ووصل سعر القميص النسائي إلى ٦٥ ألف ليرة ذي الجودة المتوسطة أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة للأليسة الرجالية، فقد وصل وسطي سعر البنطال إلى ٨٠ ألف ليرة، و(تي شيرت) إلى ٥٠ ألف ليرة، والقميص ٦٠ ألف ليرة فما فوق.

في هذا الصدد، بيّن عضو غرفة صناعة دمشق وريفها مهند دعدوش في تصريح لـ«الوطن» أن حال الصناعات النسيجية أصعب من العام الماضي بكثير، وأن تكاليف الإنتاج ارتفعت ضعفين كأقل تقدير، بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات وسعر الصرف لعدة مرات خلال العام الحالي، لافتاً إلى أن الصناعات النسيجية كغيرها من الصناعات ترتبط بمدى القدرة على تصريف البضائع التي تسوء حتماً بسبب انخفاض دخل المواطن، وهذا ما حصل خلال الموسم الشتوي الحالي حيث اضطر الكثير من الصناعيين إلى بيع بضائعهم بخسارة ليتمكنوا من شراء مواد أولية مرة أخرى والاستمرار في الموسم القادم، فمن غير المجدي الإنتاج من دون بيع بالنسبة لهم.

وفي سياق متصل، أشار دعدوش إلى وجود مشاكل كثيرة تتعلق باستيراد المواد الأولية للصناعات النسيجية من خيوط وأقمشة وإكسسوارات، منها الضغط الكبير الموجود على منصة تمويل المستوردات باعتبار أن أغلبية المواد المستوردة يتم تمويلها عبر المنصة، ما يؤدي إلى التأخر في تأمين القطع الأجنبي للصناعيين وهذه هي السلبية الأساسية المسجلة على عمل المنصة لكونها تؤدي إلى التأخر في تأمين المواد الأولية وبالتالي التأخر بالتصنيع ما يشكل المزيد من التكاليف لأن الصناعي يضطر خلال فترة التأخير إلى الاستمرار بدفع أجور العمال وهذا يتسبب بدوره بارتفاع أسعار السلع بالأسواق، مشيراً إلى أن المنصة رغم وجود هذه المشكلة استطاعت تثبيت سعر الصرف قدر الإمكان، وبذلك لا يمكن المطالبة بإلغاء المنصة بالمطلق لكونه لا يمكن المفاضلة بين توفير المواد الأولية ورفع سعر الصرف أو التأخر بتوفير تلك المواد مقابل الحفاظ على سعر الصرف، واصفاً بأن هذين الخيارين أحلاهما مر.

وفي الإطار ذاته، أشار دعدوش إلى أن التصدير أقل بكثير مما كان عليه في السابق، وأن أكثر الدول التي يتم التصدير إليها هي دول الخليج والعراق ولبنان، إضافة إلى ليبيا والجزائر بشكل قليل، لافتاً إلى أهمية التصدير بالنسبة لاستمرار المعامل ليصل المنتج السوري إلى دول الخارج ولتكون مشهورة ومعروفة بالنسبة لهذه الدول، كاشفاً عن وجود عدة مخاطر تتعلق بالتصدير وهي امتناع الزبائن في الخارج عن الشراء إلا عن طريق الاستدانة أو الشراء بسعر منخفض، مستغلين وجود عدة دول منافسة بالصناعات النسيجية، متابعاً: «في الوقت الحالي لا يوجد حل إلا بدعم الصادرات بالليرة السورية بنسب أعلى وبوتيرة أسرع، فالحكومة تدعم الصادرات حالياً ولكن بأرقام منخفضة جداً وبحركة بطيئة جداً فقد يصل الدعم في بعض الأحيان بعد ٨ أشهر من عملية التصدير ما يؤدي إلى انخفاض الفائدة من الدعم بشكل كبير».

وأكد دعدوش أن جميع هذه الصعوبات تؤدي إلى خسارة الصناعي، وأكبر دليل على ذلك وجود الكثير من المعامل التي أغلقت أبوابها وخاصة في محافظتي دمشق وحلب، إضافة إلى موجة الهجرة إلى مصر وخاصة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

معمل أدوية بشرية جديد بتكلفة ٢٦٥ مليار ليرة

ديباب لـ«الوطن»: خطوط إنتاج عالمية تنتج ١٢ صنف أدوية ستخفض فاتورة الاستيراد

هناء غانم

قال مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين ديباب: إن هيئة الاستثمار السورية منحت إجازة استثمار جديدة لمشروع إنتاج الأدوية البشرية النوعية وغير النوعية في محافظة اللاذقية بكلفة استثمارية تقديرية تفوق ٢٦٥ مليار ليرة.

وأضاف ديباب: إن المشروع يحقق ٢٠٠ فرصة عمل، وتأتي أهميته في توطينه لصناعة محلية تعتمد على أحدث خطوط الإنتاج العالمية بإنتاج ١٢ صنفاً من الأدوية البشرية التي تخفض فاتورة الاستيراد وتلبي احتياجات دمشق بشكل خاص والقطر بشكل عام.

وأكد ديباب أنه يتم العمل على إعداد التعليمات التنفيذية لتعديلات قانون الاستثمار ١٨ مؤكداً أن التعديلات الجديدة تأتي في إطار توحيد المرجعيات، بحيث تكون هيئة الاستثمار هي المحطة الوحيدة للمستثمر، ومن ضمنها التطوير العقاري، إلى جانب مأسسة العمليات الإجرائية، لافتاً إلى أنه يخدم مرحلة التطوير العقاري والبناء في المرحلة القادمة، ويساعد على تحفيز هذا القطاع، متوقعاً أن يكون له نتائج مستقبلية جيدة.

وأوضح ديباب أن التوجه نحو الاستثمار اليوم هو أمر حتمي ولدينا فرصة كبيرة لإعادة رسم ملامح الخريطة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات باتجاه المشاريع التي تشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بما يدعم مرحلة إعادة الإعمار، مشيراً إلى أن المشروع يأتي كمحصلة لجهود الهيئة والجهات العامة لتوجيه بوصلة الاستثمار نحو المنطقة الساحلية ولاسيما بعد الكارثة الأخيرة، باعتباره يسهم في إعادة تأهيل وتطوير المناطق السكنية وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأشار ديباب إلى أن القانون ١٨ كان له انعكاس إيجابي على الاستثمار في سورية وقد رسم ملامح الخريطة الاستثمارية من حيث الأهداف التي نص عليها ومن خلال المشاريع التي منحها سلة حوافز متنوعة سواء كانت حوافز مالية أم ضريبية أو إجرائية أو غيرها.

ولفت ديباب إلى أن هيئة الاستثمار قامت بإعداد برنامج تنفيذي بما يحقق أهداف القانون متضمنة نموذجاً للفرصة الاستثمارية وما مكونات نجاحها والمشاريع المستهدفة وفق قانون الاستثمار وذلك وفق دراسات تقوم بها الجهات المعنية بالاستثمار.

عضو في غرفة تجارة دمشق يتوقع انخفاض أسعار المواد الغذائية خلال الأيام المقبلة

عبد الهادي شباط

توقع عضو في غرفة تجارة دمشق أن أسعار المواد الغذائية ستستقر وتميل للانخفاض النسبي في السوق المحلية، معتبراً أن ارتفاع الطلب على المواد الغذائية الذي تزامن مع بداية شهر رمضان أثر بشكل مباشر وسبب ارتفاعات سعرية في المواد الغذائية مقدراً أنه في الأيام التي سبقت شهر رمضان تمت تهيئة وتجهيز أكثر من ٢٠٠ ألف سلة غذائية لمصلحة المناطق المتضررة والمحتاجين في شهر رمضان وذلك على التوازي مع ارتفاع الطلب العالمي على المواد الغذائية والذي عادة ما يتزامن مع بداية شهر رمضان ويستمر خلال أول ١٠ أيام من الشهر.

وسجلت معظم المواد الغذائية ارتفاعات شديدة خلال الأسبوعين الماضيين وخاصة بعض المواد وأهمها اللحوم التي تجاوزت الحدود المتطقية حيث وصل كيلو اللحوم الحمراء لحدود ٧٥ ألف ليرة واعتبرت حماية المستهلك (وزارة التجارة الداخلية) أنها نظمت عشرات الضبوط بحق المخالفين خلال الأيام الماضية ومنها ضبوط بحالي باللحوم لجهة الأسعار إضافة للعينات التي يتم سحبها من السوق بشكل عشوائي وإرسالها للمخابر المعتمدة في التجارة الداخلية للتحقق من مدى سلامتها.

ومع أنه عادة ما يتم التركيز على التصدير خاصة لحوم العواس السورية على حساب حاجة السوق المحلية لكن رئيس لجنة مربي ومصدري الأغنام في اتحاد غرف الزراعة معتز السواح بين في تصريح سابق لـ«الوطن» أن تصدير الأغنام معلق لما بعد شهر رمضان لعدد من الأسباب أهمها أن الشهر الحالي هو شهر الولادات بالنسبة للأغنام ومراعاة لحاجة السوق المحلية خاصة مع قدوم شهر رمضان وكل ذلك يكون وفق ما توجه به الجهات الحكومية المعنية بالتصدير.

وبيّن السواح أن أسعار مادة اللحوم في السوق غير واقعية مقدراً أن سعر كيلو لحم الخروف في لدى الباعة (اللحامين) يجب ألا يتجاوز ٥٠ ألف ليرة خاصة أن سعر كيلو الخروف الحي (واقف) حالياً هو بحدود ٢٥ ألف ليرة وحاجة دمشق وريفها يومياً ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ رأس يومياً.

وتوقع أن يتراجع الطلب خلال الأيام المقبلة على اللحوم بسبب نضوج العديد من المحاصيل الغذائية مثل الفول الأخضر والكوسا وغيره.